منهجية الإمام مالك في الموطأ: دراسة تحليلية نقدية

Imam Mālik's Methodology in Al-Muwaṭṭaʾ: A Critical Analytical Study

د. لمين باب محمد محمود* ، رئيس: المجلس العلمي لمعهد عبد الرحمان الشنقيطي للدراسات الاسلامية والحضارة العربية-موريتانيا –نواكشوط. دكتوراه في العلوم الشرعية بجامعة الزيتونة- تونس.Lemiebaba7@gmail.com

تاريخ الارسال:2026-01-28 تاريخ القبول:2026-05-24 تاريخ النشر:2026-09-30

ملخص

تتناول الدراسة منهج الإمام مالك بن أنس في الموطأ من حيث أسس جمع الأحاديث، وترتيب الأبواب، ونقد الروايات، مع إبراز مكانة عمل أهل المدينة ودوره في تثبيت الأحكام الشرعية. وتبيّن أن الموطأ ليس مجرد كتاب حديث، بل مرجع فقهي عملي يجمع بين الرواية النبوية والتطبيق العملي المتوارث، في إطار مراعاة المقاصد الشرعية ومصالح الناس. كما تخلص الدراسة إلى أن هذا المنهج الدقيق أسهم في تأسيس المدرسة المالكية، وكان له أثر واضح في توحيد الأحكام الفقهية وتطوير الفقه الإسلامي من خلال الجمع المتوازن بين النقل والاجتهاد.

الكلمات المفتاحية: *الإمام مالك، الموطأ، عمل أهل المدينة، نقد الرواية، المنهج الفقهي.*

Abstract

This study examines the methodology of Imam Mālik ibn Anas in al-Muwaṭṭaʾ, focusing on the principles of ḥadīth collection, the arrangement of chapters, and the critical evaluation of narrations, while highlighting the status of the practice of the people of Madinah and its role in consolidating legal rulings. The study demonstrates that al-Muwaṭṭaʾ is not merely a ḥadīth compilation, but a practical juristic reference that integrates Prophetic tradition with inherited practical application, within a framework that takes into account the objectives of Islamic law and the interests of people. It concludes that this rigorous methodology contributed to the establishment of the Mālikī school and had a clear impact on the unification of legal rulings and the development of Islamic jurisprudence through a balanced integration of transmitted texts and juristic reasoning.

Keywords *Imam Mālik, al-Muwaṭṭaʾ, the practice of the people of Madinah, ḥadīth criticism, juristic methodology*.

المؤلف المرسل*

مقدمة:

يُعَدّ كتاب *الموطأ* للإمام مالك بن أنس (93 – 179هـ) من أعظم المصنفات التي ظهرت في القرن الثاني الهجري، وهو العصر الذي شهد بدايات التدوين المنهجي للحديث والفقه.

وقد اكتسب الموطأ مكانة رفيعة لكونه أول كتاب يجمع بين الحديث النبوي والأحكام الفقهية، ويعكس في بنيته الداخلية توازنًا دقيقًا بين الرواية والدراية، وبين النص والاجتهاد، وبين النقل عن السلف واستنباط الحكم الشرعي المناسب للواقع.

لقد امتاز الإمام مالك في الموطأ بمنهج أصيل يقوم على ثلاثة أركان متكاملة: القرآن الكريم باعتباره الأصل الأول للتشريع، والسنة النبوية الصحيحة المروية بالسند المتصل، ثم عمل أهل المدينة الذي اعتبره حجةً قائمة بذاتها؛ لأنه يمثل الامتداد العملي لوحي السماء في عصر الصحابة والتابعين.

وهذا الاختيار لم يكن مجرد ترتيب اعتباطي، بل كان ثمرة وعي عميق بالمنهجية العلمية وخصوصية البيئة المدنية التي عاش فيها الإمام مالك.

كما يُعَدّ الموطأ وثيقة علمية متقدمة من حيث البناء الداخلي؛ إذ رُتّبت أبوابه وفق أبواب الفقه، وضمّ بين دفتيه أصنافًا متعددة من النصوص: المرفوع إلى النبي ﷺ، والموقوف على الصحابة، والمقطوع عن التابعين، مع آراء فقهية واجتهادات شخصية، وبذلك صار الموطأ كتابًا جامعًا يربط بين الرواية والفقه، ويعكس الملامح الأولى للتكامل بين علوم الحديث وأصول الفقه.

وتنبع أهمية دراسة منهج الإمام مالك في الموطأ من عدة اعتبارات، منها:

1. أن الموطأ يُعَدّ أقدم مصدر حديثي وفقهي جامع وصل إلينا بسند متصل.
2. أن فهم منهج مالك في الترتيب والانتقاء والنقد يتيح إدراك الأسس العلمية التي بُني عليها المذهب المالكي لاحقًا.

3. أن الموطأ مثّل الجسر الذي انتقلت عبره مدرسة المدينة إلى الأمصار، فصار له أثر بالغ في تكوين الفقه الإسلامي عامة.

ومن هنا تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف المنهج الذي اعتمده الإمام مالك في الموطأ، من حيث مصادره، وضوابطه في قبول الروايات وردها، وطريقته في عرض الأحاديث وتنظيم الأبواب، مع إبراز أثر هذا المنهج في تطور العلوم الإسلامية اللاحقة.

أولاً: مشكلة البحث

على الرغم من كثرة الدراسات حول *الموطأ*، فإن الغالبية منها تناولت قيمته الحديثية أو مكانته الفقهية بوجه عام، بينما قلّت الأبحاث التي ركزت على تحليل المنهج الداخلي للإمام مالك في تصنيف الكتاب وانتقاء مواده العلمية. ومن هنا تبرز مشكلة هذا البحث في التساؤل الرئيس: **ما هو المنهج الذي اعتمده الإمام مالك في الموطأ من حيث جمع الأحاديث، وتنظيم الأبواب، والتعامل مع الروايات والأسانيد، وتوظيف عمل أهل المدينة؟**

ثانيًا: أسئلة البحث

ينبثق عن المشكلة الرئيسة عدد من الأسئلة الفرعية، منها:

1. ما الدوافع العلمية والتاريخية التي دفعت الإمام مالك إلى تصنيف الموطأ؟
2. ما المعايير التي استخدمها في قبول الحديث أو رده؟
3. كيف تعامل مع المرفوع والموقوف والمرسل؟
4. ما موقع عمل أهل المدينة في منهج الموطأ؟
5. ما أثر هذا المنهج في تشكيل المدرسة المالكية والفقه الإسلامي عمومًا؟

ثالثًا: أهداف البحث

1. بيان الأصول المنهجية التي اعتمدها الإمام مالك في الموطأ.
2. تحليل طريقة عرض الأحاديث وتنظيمها وفق الأبواب الفقهية.
3. توضيح ضوابطه في نقد الرواة والأسانيد.

4. إبراز دور عمل أهل المدينة في بناء الكتاب.
5. الكشف عن أثر الموطأ في تطور علم الحديث والفقه.

رابعًا: أهمية البحث

- **أهمية علمية:** لأنه يسلط الضوء على مرحلة مبكرة من تاريخ التدوين الإسلامي، ويكشف عن تطور منهجية التصنيف قبل ظهور الصحاح الستة.
- **أهمية منهجية:** حيث يساعد على إدراك ملامح التفكير النقدي عند الإمام مالك في الجمع بين الرواية والاجتهاد.
- **أهمية تطبيقية:** إذ يمكن الاستفادة من منهجه في الموطأ لتجديد النظر في القضايا الفقهية المعاصرة، بالجمع بين النصوص والمقاصد.

خامسًا: حدود البحث

- **الحد الموضوعي:** ينحصر في دراسة منهج الإمام مالك في *الموطأ*، دون التوسع في تفصيلات المذهب المالكي بعده.
- **الحد الزمني:** يركز على الفترة التي عاش فيها الإمام مالك (93 – 179هـ).
- **الحد المكاني:** يراعي خصوصية البيئة العلمية في المدينة المنورة وأثرها في صياغة منهجه.

سادسًا: الدراسات السابقة

تناولت بعض الدراسات موضوع الموطأ من زوايا مختلفة، مثل:

- شروح العلماء على الموطأ، كـ*التمهيد* و*الاستذكار* لابن عبد البر، و*المنتقى* للباجي، و*شرح الزرقاني*.
- دراسات في مناهج المحدثين التي أشارت إلى تميز الموطأ في الجمع بين الحديث والفقه.

• أبحاث أكاديمية حديثة ركزت على أثر الموطأ في الفقه المالكي أو مقارنته بغيره من المصنفات.

لكن معظم هذه الأعمال لم تُفرد بحثًا مستقلاً ومنهجيًا شاملاً يركز على منهج الإمام مالك في الموطأ من حيث النقد الداخلي للروايات والأسانيد، وترتيب الأبواب، وموقع عمل أهل المدينة، وهنا تبرز خصوصية هذا البحث.

سابعا: الخطة

واعتمد البحث خطةً منهجيةً متدرجة، استُهِلَّت بمقدمةٍ تناولت الإطار العام للدراسة، ومشكلة البحث وأسئلته وأهدافه وأهميته وحدوده والدراسات السابقة، ثم تلتها ستة مباحث رئيسة، عالجت الخلفية التاريخية للموطأ، ومنهج الإمام مالك في التصنيف ونقد الروايات، ومكانة عمل أهل المدينة، وخصائص المنهج المالكي وأثره في تطور الفقه الإسلامي، وانتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات

المبحث الأول: الخلفية التاريخية عن الموطأ

أولاً: أسباب تأليف الموطأ

يرجع الدافع الأساسي للإمام مالك في تصنيف *الموطأ* إلى طلب الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور (ت 158هـ) أن يجمع كتابًا يضم ما صحّ من سنة النبي ﷺ وما جرى عليه العمل في المدينة، ليكون مرجعًا للأمة، غير أن الإمام مالك اعتذر عن جعله مرجعًا إلزاميًا موحدًا؛ لعلمه بانتشار الصحابة والتابعين في الأمصار وتنوع اجتهاداتهم، فاكتفى بتأليف كتاب جامع يمثل خلاصة فقه المدينة وعملها. ابن فرحون (د.ت، ج 1، ص. 119) وفي سير أعلام النبلاء: "سَمِعْتُ مَالِكاً يَقُوْلُ: قَالَ لِي المَهْدِيُّ : ضَعْ يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ كِتَاباً أَحْمِلُ الأُمَّةَ عَلَيْهِ فَقُلْتُ :يَا أَمِيْرَ المُؤْمِنِيْنَ، أَمَّا هَذَا الصُّقْعُ - وَأَشَرتُ إِلَى المَغْرِبِ - فَقَدْ كُفِيْتَهُ، وَأَمَّا الشَّامُ، فَفِيْهِم مَنْ قَدْ عَلِمتَ -يَعْنِي :الأَوْزَاعِيَّ- وَأَمَّا العِرَاقُ، فَهُم أَهْلُ العِرَاقِ " ((الذهبي، 1985، ج 8، ص. 78) "فقال أبو

جعفر :يضرب عليه عامتهم بالسيف، وتقطع عليه ظهورهم بالسياط"(مالك بن أنس، 2004، ج 1، ص. 76)

ونستنتج مما سبق أسبابا أخرى:

1. **الخوف من ضياع العلم:** فقد انتشر الوضع والكذب على النبي ﷺ، فرأى الإمام مالك أن يجمع الصحيح الموثوق به.
2. **الحاجة إلى الجمع بين الحديث والفقه:** إذ لم يكن هناك كتاب قبله رتب الأحاديث وفق أبواب الفقه.
3. **تأصيل مرجعية المدينة:** ليُظهر أن ما عليه أهلها هو الامتداد الأوثق لعصر النبوة.

ثانيًا: بيئة المدينة العلمية و أثرها

- كانت المدينة المنورة مركزًا علميًا بارزًا بعد وفاة النبي ﷺ، حيث اجتمع فيها كبار الصحابة الذين نقلوا العلم والفقه.
- امتاز علماء المدينة بالاعتماد على المشافهة والسماع المباشر، مما قلل من انتشار الروايات الضعيفة.
- عُرف عنهم التثبت الشديد، والاعتماد على العمل المتوارث، وهو ما جعله الإمام مالك حجةً أساسية في الموطأ.
- كثرة المجالس العلمية وانتشار حلقات الفقه والحديث في المسجد النبوي جعلت المدينة بيئة خصبة لصياغة منهج يجمع بين النص والتطبيق،(أبو زهو، 1958، ص. 102).

ثالثًا: مقارنة بين رو ايات الموطأ

لم يصل الموطأ إلينا في نسخة واحدة، بل تعددت رواياته، وأشهرها:

1. **رواية يحيى الليثي (ت 234هـ):** وهي أكثر الروايات انتشارًا، وعليها المدار في العالم الإسلامي.

2. **رواية محمد بن الحسن الشيباني (ت 189هـ):** التي نقلت الموطأ إلى العراق، وأضاف فيها تعليقات فقهية على مذهب أبي حنيفة، مما جعلها مصدرًا مهمًا للمقارنة بين المدرستين.

3. **روايات أخرى** كابن القاسم والمصريين، لكنها لم تنل شهرة الروايتين السابقتين (ابن فرحون، د.ت، ج1، ص.119؛ الذهبي، 1985، ج8، ص.78؛ مالك بن أنس، 2004، ج1، ص.76؛ أبو زهو، 1958، ص.102؛ ابن القيم الجوزية، 2019، ص.36؛ بن سالم، 2024، ص.694)

وتظهر هذه المقارنة أن الموطأ لم يكن مجرد نص جامد، بل كان مدرسة حية تنقل من بيئة إلى أخرى مع اختلاف في الترتيب أو بعض الألفاظ، مما يثبت أنه كتاب قائم على منهج متين يسمح بالمرونة في النقل مع الحفاظ على الجوهر.

المبحث الثاني: منهج الإمام مالك في تصنيف الأحاديث

أولاً: مصادر الإمام مالك في الموطأ

اعتمد الإمام مالك في تصنيف *الموطأ* على مجموعة من المصادر المتنوعة، أبرزها:

1. **القرآن الكريم:** باعتباره الأصل الأول للتشريع، وكان يستشهد به في تبويب الأحاديث وربطها بالآيات ذات الصلة.

2. **السنة النبوية:** جمع ما صح عنده من الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ بأسانيد متصلة.

3. **عمل أهل المدينة:** وهو ما استقر عليه الفقه العملي في مجتمع المدينة، واعتبره الإمام مالك حجةً شرعية لا تقل عن الحديث المرفوع.(ابن عبد البر، 1997، ص. 238؛ ابن القيم الجوزية، 2002، ج 1، ص. 175).

4. **أقوال الصحابة:** خاصة فقهاء المدينة السبعة وغيرهم من الصحابة الذين نزلوا بالمدينة، لما لهم من مكانة علمية وسابقة.

5. **آراء التابعين:** نقل أقوال كبارهم ممن عاصرهم، كالزهري وربيعة الرأي، مما يوضح امتداد المدرسة المدنية.

ثانيًا: ضوابط الإمام مالك في قبول الحديث

1. **اتصال السند:** كان يشترط السند المتصل برواة ثقات عدول.

2. **عدالة الراوي وضبطه:** فلا يقبل رواية من اشتهر بالوهم أو سوء الحفظ.

3. **موافقة عمل أهل المدينة:** فإذا خالف الحديث ما استقر عليه عملهم، قدّم العمل أو توقف في الحديث.

4. **سلامة المتن من الشذوذ والعلة:** كان يوازن بين النصوص، ويرجح عند التعارض ما هو أوثق سندًا وأقرب إلى أصول المدينة.

ثالثًا: أنواع الروايات في الموطأ

1. **المرفوع:** وهو ما أُسند إلى النبي ﷺ، ويشكّل العمود الفقري للموطأ.

2. **الموقوف:** أقوال الصحابة وأفعالهم، وقد أوردها للاستئناس والاستدلال.

3. **المقطوع:** ما نُقل عن التابعين، وهو كثير في الموطأ.(الداني، 2003، ج 1، ص. 20؛ ناجي، د.ت، ص. 272).

4. **المرسل:** روايات التابعين عن النبي ﷺ دون ذكر الصحابي، وقد أكثر منها الإمام مالك، معتمدًا على قوة السند واعتبار عمل أهل المدينة شاهدًا لها.(ابن قائد، د.ت)

رابعًا: منهج التبويب والترتيب

• مالك رتّب الإمام مالك كتابه على **أبواب الفقه:** بدءًا من الطهارة والصلاة، وانتهاءً بالعتق والجهاد والجامع.

• يقدّم في الباب **الحديث المرفوع**، ثم يورد بعده الموقوف والمقطوع، ويعقبها أحيانًا برأيه الشخصي.

• يتجنب التطويل والإكثار من الروايات المتعددة، فينتقي الرواية الأوثق والأوضح دلالة.

• يعتمد في التبويب على **المسائل العملية اليومية** التي يحتاجها المسلم، مما يجعل الكتاب أقرب إلى دليل فقهي عملي.(بن العربي، 2007، ج 1، ص. 127؛ بن موسى، 1967، ج 3، ص. 114)

خامسًا: الجمع بين الرواية والدراية

○ ما يميز الموطأ أنه ليس كتاب حديث مجرد، ولا كتاب فقه صرف، بل هو مزيج من الاثنين:

• **من جهة الرواية:** التزم قواعد المحدثين في النقد والتمحيص.

• **من جهة الدراية:** بسط اجتهاداته واستنباطاته من النصوص، ليجعل من الموطأ مصدرًا للفقه المبني على الحديث.

○ **نماذج من الموطأ توضّح منهج الإمام مالك**

1. مثال على اعتماد عمل أهل المدينة قوله :وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، ((أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ كَانَ يُوتِرُ بَعْدَ الْعَتَمَةِ بِوَاحِدَةٍ. قَالَ مَالِكٌ: "وَلَيْسَ عَلَى هَذَا الْعَمَلُ عِنْدَنَا، وَلَكِنْ أَدْنَى الْوِتْرِ ثَلَاثٌ"))(مالك بن أنس، 1985، ج 1، ص. 125، 81).

الدلالة العلمية: يدل هذا النص دلالة صريحة على أن الإمام مالك لا يكتفي بمجرد ثبوت الخبر ، ولو كان عن صحابي جليل، إذا خالف العمل المستقر عند أهل المدينة ؛ إذ صرّح بقوله: "وليس على هذا العمل عندنا".

فعبارته هذه تكشف بوضوح أن العمل المدني عنده ميزان ترجيح عملي بل قد يُقدَّم على فعل الصحابي المنقول خبرًا إذا لم يجر عليه العمل العام في المدينة. وهذا من أوضح الشواهد النصية في الموطأ على اعتماد الإمام مالك العمل المتوارث باعتباره معبّرًا عن السنة العملية.

2. مثال على تقديم الحديث المرفوع في التبويب

"حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ((فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ)) "(مالك بن أنس، 1985، ج 1، ص. 81). الدلالة المنهجية: افتتح الإمام مالك باب زكاة الفطر بحديث مرفوع صريح يتضمن حكمًا تعبديًا محددًا منسوبًا إلى النبي ﷺ بلفظ "فرض"، فجعل النص النبوي أصل التشريع في هذا الباب، دون تقديم عملٍ مدني أو أثرٍ اجتهادي.

ويُظهر هذا المثال بوضوح أن الحديث المرفوع هو الأساس عند مالك في أبواب العبادات متى كان ثابتًا واضح الدلالة، وأن منهجه في اعتبار عمل أهل المدينة لا يُمارس على حساب النص النبوي في الفرائض التعبدية.

3. مثال على التعامل مع الحديث المرسل

"حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنِ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيّبِ، ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَفَلَ مِنْ خَيْبَرَ، أَسْرَى، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ عَرَّسَ وَقَالَ لِبِلَالٍ: «اكْلَأْ لَنَا الصُّبْحَ»، وَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ، وَكَلَأَ بِلَالٌ مَا قُدِّرَ لَهُ، ثُمَّ اسْتَنَدَ إِلَى رَاحِلَتِهِ، وَهُوَ مُقَابِلُ الْفَجْرِ، فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ، فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا بِلَالٌ، وَلَا أَحَدٌ مِنَ الرَّكْبِ، حَتَّى ضَرَبَتْهُمُ الشَّمْسُ. فَفَزِعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ بِلَالٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اقْتَادُوا»، فَبَعَثُوا رَوَاحِلَهُمْ وَاقْتَادُوا شَيْئًا، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَالًا فَأَقَامَ

الصَّلَاةَ، فَصَلَّى بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصُّبْحَ، ثُمَّ قَالَ حِينَ قَضَى الصَّلَاةَ: " مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي} [طه: ١٤] "")) (مالك بن أنس، 1985، ج 1، ص. 13). فهذا الحديث المرسل عند الإمام مالك يوضح أن: المرسل عند مالك يُحتج به إذا كان راوٍ ثقة وجليلًا ، كما هو الحال مع سعيد بن المسيب. وأن العمل المدني لأهل المدينة يعزز قبول المرسل فالحديث يتوافق مع ممارسة أهل المدينة في أداء صلاة الفرض الفائتة. وأن عدم وجود نص أقوى أو عمل مخالف يجعل الحديث المرسل صالحًا للاحتجاج في تقرير الحكم. وأن المرسل يصلح لتحديد الأحكام العملية مثل قضاء الصلاة الفائتة، ما يعكس اهتمام مالك بالجانب التطبيقي والعملي للحديث مع مراعاة شروط الثقة والانسجام مع العمل المستقر.

4. مثال على الجمع بين النص والاجتهاد قوله: "وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عَامِلِهِ عَلَى دِمَشْقَ فِي الصَّدَقَةِ: ((إِنَّمَا الصَّدَقَةُ فِي الْحَرْثِ، وَالْعَيْنِ وَالْمَاشِيَةِ)) قَالَ مَالِكٌ: "وَلَا تَكُونُ الصَّدَقَةُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ فِي الْحَرْثِ وَالْعَيْنِ وَالْمَاشِيَةِ".(مالك بن أنس، 1985، ج 1، ص. 245).

ويبين هذا النص أن الإمام مالك لا يقتصر على النقل المجرد، بل يفتح مجال الاجتهاد المنضبط في تنزيل النصوص، مع الالتزام بالمقاصد الشرعية والضوابط العامة، دون خروج عن النص أو عن العمل المستقر لأهل المدينة. فاعتماده في تحديد مصارف الزكاة على تقييد المصارف بالأنواع المعتبرة ، حيث أكد أن الصدقة تكون في الحَرْث، والعين، والماشية بالنسبة للممتلكات الزراعية والحيوانية، أي يتم تحديد المصرف بحسب نوع المال. ويظهر منهجه أيضًا في الجمع بين النص القرآني والاجتهاد العملي ؛ فالآية تحدد المصارف الشرعية، بينما يضبط اجتهاده التطبيق العملي وفق واقع الناس والأموال، مثل تحديد الحَرْث والماشية وما يمكن تقديره كمال الزكاة، كما أن مالك يراعي الالتزام بالضبط الشرعي والعملي ، فيجمع بين

التقييد الشرعي للزكاة وبين واقع المعاملات الاقتصادية والاجتماعية، فلا يُترك الحكم مفتوحًا بلا تنظيم، ويضمن بذلك وصول الزكاة إلى أصحابها الشرعيين.

5. مثال على ترتيب الأبواب وفق الفقه العملي

يمكننا استخلاص الدلالة المنهجية لمالك من ترتيب أبوابه ومباحثه كالآتي:

- الترتيب على الفقه العملي والاعتماد على الأولويات العملية:

يظهر من ترتيب أبواب الموطأ أن الإمام مالك يبدأ بالصلوات المفروضة والزكاة والطهارة، ثم ينتقل إلى العبادات الخاصة (مثل الصيام، الحج، الاعتكاف)، ثم إلى المعاملات والمواريث، ثم إلى الحدود والجنايات، وأخيرًا إلى آداب السلوك والأخلاق والسنن، ما يدل على أن المنهج في الموطأ مرتبط بالواقع العملي لحياة المسلم اليومية، ويهدف إلى تيسير الفهم التطبيقي للفقه.

- الجمع بين النص والاجتهاد:

كثير من أبواب الموطأ تأتي مع نصوص مباشرة، وأخرى مع اجتهاد مالك في ضبط التطبيق العملي، كالأحكام التفصيلية في الزكاة والصلاة، ما يظهر حرصه على تقديم الحلول الواقعية وفق مذاهبه والاجتهاد العملي مع احترام النصوص الشرعية.

- التدرج الموضوعي والمجالي:

مالك يصنف أبوابه بحسب الموضوعات الكبرى: العبادات، المعاملات، الأسرة، الحدود، العقوبات، الجهاد، ثم الأعمال الخلقية والاجتماعية، ما يتيح للقارئ الوصول إلى الحكم الشرعي المطلوب دون خلط بين العبادات والمعاملات.

- التركيز على الفقه التطبيقي والحياة اليومية:

أبواب مثل النوم عن الصلاة، وضوء النائم، والزكاة في العين من الذهب والورق، أو ما يتعلق بالمعاملات المالية، تعكس منهجية عملية في تيسير الحكم الشرعي وربطه بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للمسلمين.

– التنظيم الشامل والمتكامل:

ترتيب أبواب الموطأ يدل على رغبة مالك في تقديم كتاب جامع يغطي جميع مناحي الحياة: العبادة، المعاملات، الأسرة، الحدود، الأخلاق، وهذا يوضح أن منهجه ليس مجرد تجميع للأحاديث، بل بناء فقهي متكامل.

ونستنتج من هذه النماذج أن الإمام مالك في الموطأ:

- اعتمد النص النبوي أساسًا،
- واعتبر عمل أهل المدينة ناقلًا للسنة العملية،
- وقبل المرسل بشروط،
- وجمع بين النقل والاجتهاد،
- ورتّب كتابه وفق منطق فقهي عملي.

المبحث الثالث: موقع عمل أهل المدينة في منهج الموطأ

أولاً: مفهوم عمل أهل المدينة

- يُعرَّف عمل أهل المدينة بأنه ما كان عليه أهل المدينة من أحكام فقهية وسلوك عملي متوارث عن الصحابة، سواء في الصلاة، الزكاة، الصوم، أو المعاملات. (محمد إبراهيم علي، 2000، ص. 51-52).
- اعتبر الإمام مالك هذا العمل حجة شرعية قائمة بذاتها، بل أحيانًا يقدمه على الحديث المرفوع إذا تعارض مع ممارسة أهل المدينة، لما فيه من الثبات والتطبيق العملي للشريعة.(بن محمود، 2002، ص. 276).

ثانيًا: مكانته في الموطأ

- عمل أهل المدينة يمثل الأصل العملي الذي يُستدل به على الحكم الشرعي.
- استخدمه الإمام مالك لترجيح الروايات عند تعارضها أو ضعف أحد أسانيدها.

• يُنظر إليه كمرجعية مستقرة، تعكس تطبيق السنة على أرض الواقع في وقت الصحابة.

ثالثًا: ضوابط الاعتماد على عمل أهل المدينة

1. ثبوت العمل: أن يكون معروفًا ومستمرًا عند جماعة من أهل المدينة.
2. الاتساق مع النصوص: لا يخالف نصًا شرعيًا صحيحًا.
3. الأثر العملي: أن يكون العمل متبعًا ومواظبًا عليه من قبل الجماعة.

(السبكي، 1999، ج 2، ص. 450؛ الخضر حسين، 2010، 4/1، ص. 23).

المبحث الرابع: خصائص منهج الإمام مالك في الموطأ

أولاً: التوازن بين الرواية والدراية

• تميز منهج الإمام مالك بأنه يجمع بين النقل والتأصيل، أي بين الرواية عن النبي ﷺ والصحابة، وبين الاجتهاد الفقهي المدروس.

• لم يكتفِ بترتيب الأحاديث فحسب، بل كان ينظر إلى مقتضى العمل المستقر في المدينة لتقويم النصوص، فتكون الدراسة العلمية متكاملة بين النظرية والتطبيق.

مثال: في أحكام الصلاة والزكاة، إذا تعارض حديثان، رجح ما يتفق مع عمل أهل المدينة، دون إلغاء أحدهما، بل للتوضيح والإرشاد.

ثانيًا: الدقة في الانتقاء والاقتصاد في الرواية

• اعتمد الإمام مالك على اقتصاد الحفظ، فلا يكثر من الروايات المتشابهة، بل ينتقي الأوثق والأصح.

• مما يوضح أن هدفه أن يكون الموطأ مرجعًا عمليًا وقريبًا من فهم الفقهاء، وليس مجرد كتاب موسوعي ضخم.

• مثال: اختيار رواية واحدة عن كيفية القراءة في صلاة العشاء مع الإشارة إلى عمل أهل المدينة، الوارد في حديث أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصُّنَابِحِيِّ (مالك بن أنس، 1985، ج 1، ص. 79).وذكره لحديث ابن عمر و جمعه لكفية القراءة صلاة المغرب والعشاء في باب (مالك بن أنس، 1985، ج 1، ص. 78). بدل عرض عشرات الروايات المختلفة.

ثالثًا: مراعاة المقاصد الكلية للشريعة

• تأثر الإمام مالك بالمقاصد الشرعية العليا، فاعتمد النصوص والأعمال بما يحقق العدل، والصلاح، والمصلحة العامة.

• لم يكن منهجه مجرد نقل جامد، بل كان قراءة عملية للنصوص بما يتفق مع روح الشريعة ومصلحة الأمة.

• مثال: في تقدير الزكاة، ربط بين النصوص القرآنية وأهل المدينة والمصلحة العملية للمستحقين.(مالك بن أنس، 1985، ج 1، ص. 244-285)

رابعًا: التدرج المنهجي في ترتيب الأبواب

• رتب الإمام مالك أبواب الموطأ حسب الأهمية العملية والفقهية للمسلم، بدءًا بالعبادات، ثم المعاملات، وأخيرًا الحدود والجنايات.

• التدرج يعكس تسلسلًا منطقيًا للتعليم الفقهي: من الأمور الشخصية اليومية إلى الأحكام الاجتماعية والسياسية.

• هذا الترتيب ساعد العلماء والفقهاء في الوصول السريع إلى الحكم الشرعي دون تشتيت أو إرباك.

خامسًا: الجمع بين الرواية والعمل الواقعي

• خصائص الموطأ تشمل المرونة بين النصوص والسلوك العملي: الجمع بين الحديث المرفوع، والعمل الموقوف أو المطبق في المدينة.

• انعكس ذلك على قوة الموطأ كمرجع فقهي مستند إلى الواقع العملي، مما جعله مرجعًا للمدرسة المالكية في جميع الأمصار لاحقًا.

المبحث الخامس: منهج الإمام مالك في نقد الرواة والأسانيد

أولاً: ضوابط قبول الرواية عند الإمام مالك

يقوم منهج الإمام مالك بن أنس في قبول الرواية على جملة من الضوابط، (ابن عبد البر، 1967، ج 1، ص. 65 وما قبلها في الباب وما بعدها) لا تنفصل عن رؤيته الكلية للسنة بوصفها نصًا محفوظًا وعملًا متوارثًا، ويمكن إجمال أهم هذه الضوابط فيما يلي:

– اتصال السند

يشترط الإمام مالك اتصال الإسناد، وألا يكون في الرواية انقطاع أو إرسال مؤثر، مع عنايته الخاصة بسند أهل المدينة، لكونهم عنده أوثق الناس اتصالًا بالسنة العملية.

–عدالة الراوي

يشترط في الراوي العدالة، بمعناها الشرعي، من الاستقامة في الدين، والبعد عن الفسق وخوارم المروءة، ولا يكتفي بمجرد الصلاح الظاهر إذا اقترن بما يقدح في الأمانة العلمية.

–ضبط الراوي

يولي الإمام مالك عناية كبيرة لضبط الراوي، ويشمل ذلك قوة الحفظ، والدقة في الأداء، وعدم كثرة الوهم، خصوصًا في الروايات التي تخالف ما عليه عمل أهل المدينة أو ما اشتهر عند علمائهم.

– سلامة الرواية من الشذوذ ومخالفة العمل

من خصائص منهج الإمام مالك أنه لا يكتفي بصحة الإسناد مجردة، بل يعرض الرواية على عمل أهل المدينة، فإن خالفت ما استقر عليه العمل المتوارث، تَوقَّف فيها أو قدَّم العمل عليها، لا لضعف في الإسناد، بل لاعتبارات ترجيحية أصولية.

– التحفظ من رواية من عُرف بسوء الفهم أو كثرة الخطأ

قد يترك الإمام مالك الرواية عن بعض الثقات لا لفسقهم ولا لسقوط عدالتهم، وإنما لاعتبارات تتعلق بكثرة الغلط، أو سوء الفهم، أو الرواية بالمعنى على غير وجهها، وهو باب اجتهادي لا يقدح في الراوي عند غيره.

ثانيًا: موقف الإمام مالك من المرسل والمنقطع

–المرسل عند الإمام مالك

المرسل: ما رواه التابعي عن النبي ﷺ دون ذكر الصحابي(الذهبي، 2018، ص. 60)

موقف الإمام مالك منه لا يرفضه مطلقًا، ولا يقبله مطلقًا، بل يتعامل معه وفق ضوابط دقيقة، أهمها:

أن يكون المرسِل من كبار التابعين المعروفين بالفقه والضبط، كسعيد بن المسيب، وربيعة الرأي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأن يعضده عمل أهل المدينة، فإذا وافق المرسل ما استقر عليه العمل المتوارث، كان ذلك عند مالك في قوة الاتصال، لأن العمل عنده نقلٌ جماعي، أو أن يعضده أصل آخر كأن يشهد له قياس معتبر، أو رواية أخرى، أو قاعدة شرعية مستقرة(الزركشي، 1998، ج 1، ص. 511؛ ابن عبد البر، 1967، ج 1، ص. 2–22، 255؛ ج 3، ص. 243).فالمراسيل عند مالك حججٌ ترجيحية، لا أدلة مستقلة بإطلاق.

– المنقطع عند الإمام مالك

المنقطع: ما سقط من إسناده راوٍ قبل التابعي أو بعده، مع عدم تعيين(السخاوي، 2003، ج 1، ص. 195.)

موقف الإمام مالك، الأصل عند الإمام مالك عدم الاحتجاج بالمنقطع، لأنه أضعف من المرسل، لجهالة موضع السقط، ولا يعتمد عليه إلا في حالات نادرة جدًا، منها: أن يندرج تحت عملٍ مدنيٍ مستفيض،أو أن يكون مؤيدًا بأدلة أخرى قطعية أو مشهورة. وقد قدمه الامام مالك على القياس. (ابن القيم الجوزية، 2002، ج 2، ص. 59).

ثالثًا: منهجه في الترجيح بين الأسانيد

- إذا تعارضت الأسانيد، يرجح الإمام مالك:
  1. عمل أهل المدينة إذا وافق أحد الأسانيد.
  2. قوة السند وعدالة الرواة.
  3. تعدد الطرق وتكرار الحديث

رابعًا: موقفه من التدليس والرواية بالمعنى

- ويتضح أن الإمام مالك يحترز من التدليس فلا يقبل إلا ما سمعه من مصدر موثوق.
- أجاز الرواية بالمعنى عند الثقة بالراوي واطلاعه على المقصود، بشرط عدم الخروج عن معنى النص.

خامسًا: استقلاله النقدي

- لم يكن الإمام مالك مجرد ناقل، بل مارس النقد الذاتي للأحاديث.
- رفض حديثًا إذا خالف عمل أهل المدينة أو لم يثبت عنده من وجه قوي.
- هذا النهج جعله مؤسسًا للمعايير النقدية في علم الحديث قبل عصر الجرح والتعديل الموسوعي.

سادسًا: أثر منهج النقد على الموطأ

1. ضمان صحة الأحاديث والالتزام بالضوابط العلمية.
2. توحيد الممارسة الفقهية عبر الاعتماد على روايات موثوقة وأعمال أهل المدينة.
3. إرساء منهج علمي متوازن بين النقل المباشر والنقد الفقهي العملي.
4. إعداد قاعدة قوية للمذهب المالكي وانتشاره في الأمصار الإسلامية لاحقًا.

المبحث السادس: أثر منهج الإمام مالك في تطور الفقه الإسلامي

أولاً: تأثير الموطأ على المدرسة المالكية

- شكل منهج الإمام مالك قاعدة أساسية للمدرسة المالكية،حيث أصبح عمل أهل المدينة وأحاديث النبي ﷺ مرجعًا فقهيًا.
- ساعد في توحيد الأحكام الفقهية في الأمصار المختلفة، مثل إفريقية، والأندلس، والمغرب العربي.(محمد إبراهيم علي، 2000، ص. 145)

مثال: اعتمد الفقهاء المالكية على ترتيب أبواب الموطأ كأساس لتنظيم شروحهم وكتاباتهم.

ثانيًا: توسيع نطاق الاجتهاد

- جمع بين النصوص والرأي العملي فتح الباب أمام الاجتهاد المحدود وفق قواعد منهجية.
- جعله الموطأ نموذجًا للتوازن بين النقل والاجتهاد، مما ساعد على تطوير الفقه دون الانحراف عن الثوابت الشرعية.
- مثال: في مسائل الزكاة والصوم، استخدم العلماء الموطأ لتقويم الاجتهادات المحلية بما يتفق مع عمل أهل المدينة.

ثالثًا: تعزيز منهجية النقد والتمحيص

- أثر منهج مالك في تطوير علم الحديث من حيث النقد الداخلي للأسانيد والراوي، قبل ظهور الجرح والتعديل الموسوعي.
- ساعد على تمييز الصحيح من الضعيف، ومنح الفقهاء والأصوليين أدوات قوية للتحقق من صحة الأحاديث.
- مثال: اعتماد العمل المدني كمكمل للرواية عند تعارض السندات، أصبح قاعدة نقدية لاحقة.

رابعًا: الموطأ كمرجع فقهي عملي

- لم يكن الموطأ مجرد كتاب حديث، بل أصبح مرجعًا فقهيًا تطبيقيًا، حيث تناول مسائل العبادات والمعاملات والحدود بأسلوب عملي.
- سهّل على الفقهاء الوصول إلى الأحكام الشرعية بدون الانغماس في الروايات الكثيرة والمتشابهة.
- مثال: ترتيب الأبواب من الطهارة إلى الحدود يجعل الموطأ دليلاً عمليًا للفقهاء والمفتين.(الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، 2014، ج 1، ص. 256–258).

الخاتمة

لقد تناولت هذه الدراسة منهجية الإمام مالك في *الموطأ*، مسلطة الضوء على أبعاده العلمية والعملية، ومنهجية الجمع بين الرواية والدراية، وترتيب الأبواب وفق الفقه العملي، وموقفه من نقد الرواة والأسانيد، وأثر عمل أهل المدينة في تثبيت الأحكام الشرعية.

ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة:

1. أن *الموطأ* يمثل نموذجًا متكاملاً للجمع بين الحديث والفقه، حيث جمع الإمام مالك بين النقل عن النبي ﷺ، والرأي الاجتهادي المدعوم بالعمل المدني.
2. أن عمل أهل المدينة كان أداة مركزية في منهج مالك، إذ استند إليه لترجيح الروايات المتعارضة، وتثبيت الأحكام الشرعية، مما أكسب الموطأ مرجعية عملية وواقعية.
3. أن الإمام مالك تبنى ضوابط نقدية دقيقة للرواة والأسانيد، تشمل العدالة، والضبط، واتصال السند، مع مراعاة الترجيح بين الروايات وفق قوة السند ومطابقة العمل المدني.

4. أن ترتيب الأبواب في الموطأ يعكس تسلسلًا منهجيًا عمليًا، يبدأ بالعبادات وينتهي بالمعاملات والحدود، ما يسهل على الفقهاء الوصول إلى الحكم الشرعي بسرعة ووضوح.

5. أن منهج الإمام مالك في الموطأ أثر على تطور المدرسة المالكية وانتشارها في الأمصار، كما أسس قاعدة للتوازن بين النقل والاجتهاد، وأثر في تطور الفقه الإسلامي بشكل عام.

وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بما يلي:

- الاستفادة من منهج الإمام مالك في الدراسات الفقهية والحديثية المعاصرة، خاصة في جمع النصوص وترجيح الأدلّة العملية.
- تدريس الموطأ بمنهجه النقدي والتطبيقي في المؤسسات العلمية، لإظهار أهميته كمرجع فقهي متكامل.
- تشجيع البحث المقارن بين الموطأ والمصنفات اللاحقة لتوضيح أثر منهج مالك على المدارس الفقهية الأخرى.
- العمل على نشر شروحات عملية تبرز دور عمل أهل المدينة كمعيار فقهي، لتسهيل فهم السياق التاريخي والاجتهادي للموطأ.

إن دراسة *الموطأ* بمنهج الإمام مالك لا تكتفي بفهم النصوص فحسب، بل توفر إطارًا علميًا لفهم تطور الفقه الإسلامي وتطبيقاته العملية، مما يجعلها مرجعًا ضروريًا لكل باحث في الحديث والفقه وأصولهما.

المصادر والمراجع

1. الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء. (2014). *أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية* (ط. 4). الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.

2. ابن أنس، مالك. (1985). *الموطأ* (محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح وترقيم وتخريج وتعليق). دار إحياء التراث العربي.
3. ابن أنس، مالك. (2004). *الموطأ* (محمد مصطفى الأعظمي، تحقيق؛ ط. 1). مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية.
4. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم النمري القرطبي. (1997). *الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب* (عبد اللطيف بن محمد الجيلاني المغربي، تحقيق؛ ط. 1). أضواء السلف.
5. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم النمري القرطبي. (1387هـ). *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد* (مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، تحقيق). وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.
6. ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، برهان الدين اليعمري. (د.ت.). *الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب* (محمد الأحمدي أبو النور، تحقيق وتعليق). دار التراث للطبع والنشر.
7. ابن قائد، عثمان بن أحمد بن سعيد النجدي. (د.ت.). *هداية الراغب لشرح عمدة الطالب لنيل المآرب*.
8. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب. (1423هـ). *إعلام الموقعين عن رب العالمين* (أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، تقديم وتعليق وتخريج؛ أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، مشاركة في التخريج؛ ط. 1). دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.
9. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب. (2019). *جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام صلى الله عليه وسلم* (زائد بن أحمد النشيري، تحقيق؛ حاتم بن عارف الشريف وأحمد حاج عثمان، مراجعة؛ ط. 5). دار عطاءات العلم؛ دار ابن حزم.
10. بن سالم، سعيد بن عبد القادر باشنفر. (2024). *تصحيفات المحدثين: دراسة حديثية تأصيلية تطبيقية* (ط. 1). دار ابن حزم.
11. بن العربي، محمد بن عبد الله أبو بكر المعافري الإشبيلي المالكي. (د.ت.). *المسالِك في شرح موطأ مالك*.
12. بن محمود، أحمد بن عبد الوهاب الشنقيطي. (2002). *خبر الواحد وحجيته* (ط. 1). عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

13. بن موسى، القاضي عياض بن عياض السبتي. (1965–1983). *ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك* (محمد بن تاويت الطنجي، وعبد القادر الصحراوي، ومحمد بن شريفة، وسعيد أحمد أعراب، تحقيق). وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية.

14. أبو زهو، محمد محمد. (1958). *الحديث والمحدثون: أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية* (ط. 1). مطبعة مصر.

15. الداني، أبو العباس أحمد بن طاهر الأندلسي. (2003). *الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ* (أبو عبد الباري رضا بو شامة الجزائري، وعبد الباري عبد الحميد، تحقيق؛ ط. 1). مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

16. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. (1985). *سير أعلام النبلاء* (شعيب الأرناؤوط، إشراف؛ مجموعة من المحققين، تحقيق؛ ط. 3). مؤسسة الرسالة.

17. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. (2018). *الموقظة* (أحمد بن شهاب حامد، تحقيق وتعليق؛ ط. 1). دار ركائز للنشر والتوزيع.

18. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي. (1998). *النكت على مقدمة ابن الصلاح* (زين العابدين بن محمد بلا فريج، تحقيق؛ ط. 1). أضواء السلف.

19. السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي. (1999). *رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب* (علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، تحقيق؛ ط. 1). عالم الكتب.

20. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد. (2003). *فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي* (علي حسين علي، تحقيق؛ ط. 1). مكتبة السنة.

21. الخضر حسين، محمد. (2010). *موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين* (علي الرضا الحسيني، جمع وضبط؛ ط. 1). دار النوادر.

22. محمد إبراهيم علي. (2000). *اصطلاح المذهب عند المالكية* (ط. 1). دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

23. المرداوي النابلسي، أحمد بن محمد بن عوض، وابنه أحمد. (2007). *حاشية فتح مولى المواهب على هداية الراغب* (عبد الله بن عبد المحسن التركي، تحقيق؛ محمد معتز كريم الدين، مشاركة في التحقيق؛ ط. 1). مؤسسة الرسالة.